حجية قول الصحابي

إعداد

Syahidin, Lc., MA.Hum

الملخص

كثيرة هي أدلة الأحكام التي ما أنفك العلماء يستنبطون من خالها أحكام الرشيعة الغراء، فكان من أدلة ما اتفق علي حجيته كالكتاب والسنة، وكان من أدلة ما اختلف في الاحتجاج به، ومنها قول الصحابي فكتبت فيه بحثي المتواضع، ولأن قول الصحابي لا يجعل كقول النبي صلى الله عليه وسلم المؤيد بالوحي، مع علو منزلة الصحابة رضي الله عنهم، وفي الوقت ذاته لا يمكن أن يتجاهل قول الصحابي في كثير من المسائل فيجعل كقول عوام الناس؛ ذلك أنهم عارصوا التنزيل وصاحبوا النبي فكانوا معه في أغلب الوقائع، وأمام هذين الوصفين كان الاختلاف في حجية قوله، فمن العلماء من رأى أن قوله حجة ملزمة يجب العمل بها مستنديين علي ما ذكرناه من الوصف الثاني للصحابة رضي الله عنهم، ومن العلماء من جعل قول الصحابي كقول غيره من علماء الأمة استنادا للوصف الأول الذي ذكرناه، وأن لا مزية له علي غيره بل بقوة الدليل الذي يحتج به، وهذا حال كل مستدل، فحاولت بيان شيء من ذلك في هذا البحث.

حجية قول الصحابي

لما كان الصحابي هو مدار البحث فالأبد من بيان معنى هذه الكلمة عند أهل اللغة، ثم بيان معناها عند أهل الاصطلاح، وهذا ما سنبينه في المطلب الأول، وبعد معرفتنا للصحابي نتعرض أقوال العلماء في حجية قوله الذي اختلف فيه وهذا سيكون في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فقد تضمن مناقشة أقوال العلماء في المسألة وترجيح الرأي الذي كانت حجته وبراهينه أقوى مما سواه.

تعريف الصحابي لغة و اصطلاحا

لمعرفة الصحابي لابد من بيانه عند أهل اللغة ثم عند أهل الاصطلاح، وعليه سيتضمن هذا المطلب مسألتين: قال ابن فارس: صحب: الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل علي مقارنة شيء ومقاربتة، من ذلك الصحاب، والجمع الصحب، كام يقال: راكب وركب، ومن الباب أصحب فلان إذا انقاد، وأصحب الرجل إذا بلغ ابنه

وكل يشء لاءم شيئاً فقد استصحبه، ويقال للأديم إذا ترك عليه شعره: مصحب، ويقال: أصحب الماء إذا علاه الطحلب¹.

وقال أبو زكريا الأنصاري الصحابي: من صحب غريه ما ينطلق عليه اسم الصحبة وإن قلت². وقال السخاوي: وهو لغة يطلق علي من صحب أقل ما يطلق علي عليه اسم صحبة فضلاً عن طالت صحبته وكثرت مجالسته. وروى الخطيب البغدادي عن القاضي أبي بكر محد بن الطيب الباقاني أنه قال : لا خلاف بين أهل اللغة ، في أن القول صحابي مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر خصوص منها، بل هو جار عمل كل من صحب غريه قليلاً أو كثيراً. وكذلك يقال: صحبت فلان حولاً ودهراً وسنة وشهراً ويوماً وساعة، فيوقع اسم المصاحبة بقليل ما يقع منها و كثريه³.

تعريف الصحابي اصطلاحاً

أولاً: تعريف الصحابي عند المحدثين

قال ابن الصلاح: اختلف أهل العلم في أن الصحابي من؟ فالمعروف من طريقة أهل الحديث أن كل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من الصحابة. وعرفه البخاري بأنه: من صحب النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه من امسلمني فهو من أصحابه⁴. وقال أبو المظفر السمعاني: أصحاب الحديث يطلقون اسم الصحبة علي كل من روى عنه حديثاً أو كلمة، ويتوسعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لرشف منزلة النبي صلى الله عليه وسلم، أعطوا كل من رآه حكم الصحبة، وأن اسم الصحابي من حيث اللغة والظاهر يقع علي كل من طالت صحبته للنبي ، وكثرت جالسته له علي طريق التتبع له، والأخذ عنه، قال: وهذا طريق الأصوليين⁵.

¹ معجم مقاييس اللغة، أيب احسني أمحد بن فارس بن زكريا، دار اجيل، بيروت، لبنان، 1420 هـ - 1999 م، ط2، تحقيق: عبد السالم حمد هارون، 335/3.

² فتح الباقي برشح ألفية العراقي) مع ألفية) لإمام أيب حبيي زكريا بن حمد بن أمحد اخزرجي السنيكي، تحقيق: ثناء اهلل الزاهدي، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ص518.

³ فتح المغيث برشح ألفية احديث للعراقي ، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق: علي حسين علي ، ط1، مكتبة السنة ، القاهرة ، 1995 م، 77/4.

⁴ علوم الحديث (المقدمة) أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ابن الصالح) ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1986 م، ص293.

⁵ كلام السمعاني نقله عنه الإمام ابن الصالح في علوم الحديث ص293.

لكن الإمام العراقي يرد علي السمعاني فيقول: وفيما قاله السمعاني نظر من وجهين؛ أحدهما: أن محاكاة عن أهل اللغة قد نقل القاضي أبو بكر الباقلاني إجماع أهل اللغة علي خالفه، كما نقله الخطيب في الكفاية أنه قال: لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحبة، وأنه ليس بمشتق من قدر مخصوص منها، بل هو جار علي كل من صحب غريه قليلا أو كثيرا، يقال: صحبت فلانا حولا ودهرا، وسنة، وشهرا، ويوما، وساعة، قال: وذلك يوجب في حكم اللغة إجراءها علي من صحب النبي صلي الله عليه وسلّم ساعة من نهار، هذا هو الأصل في اشتقاق الاسم، ومع ذلك فقد تقرر للأئمة عرف في أنهم لا يستعملون هذه التسمية إلا فيمن كثرت صحبته، واستمر لقاؤه، ولا يجرون ذلك علي من لقي المرء ساعة، ومشى معه خطأ، وسمع منه حديثا فوجب لذلك أن لا يجري هذا الاسم في عرف الاستعمال إلا علي من هذه حاله.⁶

الوجه الثاني: والكلام لإمام العراقي- أن محاكاة عن الأصوليين هو قول بعض أنتمهم، والذي حكاه الأمدى عن أكثر أصحابنا: أن الصحابي من رآه، وقال أنه الأشبه، واختاره ابن الحاجب، نعم الذي اختاره القاضي أبو بكر، ونقله عن الأئمة أنه يعتبر في ذلك كثرة الصحبة واستمرار اللقاء.⁷

ثانيا: تعريف الصحابي عند الأصوليين

وذكر ابن أمير الحاج أن الصحابي عند جمهور الأصوليين: من طالت صحبته متتبعا له مدة يثبت معها إطلاق صاحب فلان عرفا بلا تحديد في الأصح.⁸ وعرفه صاحب المعتمد: هو من طالت جالسته معه عل طريق التتبع له والأخذ عنه، فمن لم تطل مجالسته كالوافدين، أو طالت ولم يقصد الاتباع؛ لا يكون صحابيا. وينقل البخاري الحنفي عن جمهور الأصوليين أن الصحابي: اسم لمن اختص بالنبي وطالت صحبته معه علي طريق التتبع له والأخذ منه، ولهذا لا يوصف من جالس عالما ساعة بأنه من أصحابه. ونقل الزركشي عن ابن فورك قوله: الصحابي: هو من أكثر جالسة النبي واختص به، ولذلك لم يعد الوافدون من الصحابة، وقد يقال فلان من الصحابة بمعنى: أنه لقيه وروى عنه وإن لم تطل صحبته ولم يختص به إلا أن ذلك بتقييد.⁹

من خلال ما تقدم من تعريف المحدثين والأصوليين للصحابي فإنهم يتفقون في أن الصحابي من رأى النبي صلي الله عليه وسلّم وآمن به، لكنهم يختلفون في مسألة طول الصحبة ففي عبارات المحدثين لم نر ذلك

⁶ قول الصحابي، لمحمود علي داود العبيد في مجلة العلوم الإسلامي، 2017م، ص 260.

⁷ قول الصحابي، لمحمود علي داود العبيد في مجلة العلوم الإسلامي، 2017م، ص 260.

⁸ التقرير والتحرير في علم الأصول، ابن أمري الحاج. دار الفكر، بيروت، - 1996م، 15/1.

⁹ المعتمد في أصول الفقه، لمحمد بن علي بن الطيب البصري أبو الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ، 172/2.

جليا، بل ربما أشار بعضهم إلي ذلك إشارة أو أوماً إيماءاً، لكن الأصوليين نرى عباراتهم واضحة الدلالة علي اشتراط طول الصحبة.

اراء العلماء وأدلتهم في حجية قول الصحابي

فإن العلماء اختلفوا يف حجية قول الصحابي-الصادر عن رأي واجتهاد- علي عدة مذاهب هي:
المذهب الأول: حجة يقدم علي القياس ويخص به العام وهو قول مالك وبعض الحنفية، وقول الشافعي في القديم وعن أحمد ما يدل عليه وهو مذهب الأشاعرة والمعتزلة. واستدل هؤلاء علي ما ذهبوا إليه بمجموعة أدلة منها:

1. بقول الله تعالى: كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ.¹⁰ قالوا هو خطاب للصحابة رضي الله عنهم بأن ما يأمرهم به معروف، والمعروف يجب قبوله.

2. أن اهلل تعالى مدح الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما استحق التابعون ذلك، لأنهم اتبعوهم في كل شيء سواء من حيث الرجوع إلي الكتاب والسنة، أو اجتهادهم، أو الاقتداء بهم أن الإتياع يجب حمله علي فردة الكامل، قال تعالى: وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ.¹¹ وهذا دليل علي أن لهم قولاً متبوعاً.¹²

3. واستدلوا عدل وجوب تقليد قول الصحابي بقوله النبي صلي الله عليه وسلّم أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم.¹³

المذهب الثاني: أن قول الصحابي ليس بحجة، وإليه ذهب الجمهور وهو قول الشافعي في الجديد، ورواية عن الإمام أحمد، واختيار الغزالي، والآمدي، وأبو المعالي الجويني.¹⁴ واستدلوا علي ما ذهبوا إليه بأدلة منها:

1. أن الله تعالى لم يجعل قول أحد من الناس حجة إلا قول رسول الله صلي الله عليه وسلّم، والصحابي من أهل الاجتهاد، والمجتهد غير معصوم، فيجوز عليه الخطأ والسهو.¹⁵

¹⁰ ال عمران: 110

¹¹ التوبة: 100

¹² شرح الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين ص428.

¹³ سنن أبي داود، دارالكتب العلمية، بيروت، 1995م، ص 336.

¹⁴ قول الصحابي، لمحمود علي داود العبيد في مجلة العلوم الإسلامي، 2017م، ص 260.

¹⁵ شرح الورقات، عبد الله الفوزان، ص204

2. ما ذكره ابن إمام الكاملية شارحا قول الجويني: وقول الواحد من الصحابة ليس بحجة علي غريه علي القول الجديد، حيث يقول: وقول الواحد من الصحابة إذا كان عالما ليس بحجة علي القول الجديد؛ لإجماع الصحابة علي جواز مخالفة بعضهم بعضا، ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الإنكار علي من خالفه منهم، وإذا جاز مخالفة كل واحد منهم لهم، فيجوز لغريهم أيضا مخالفة كل واحد منهم عملا بالاستصحاب.¹⁶
3. استدلال البيضاوي علي عدم كونه حجة بقوله تعالى: فَأَعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ.¹⁷ قال السبكي شارحا هذا الاستدلال: ولك أن تقول في تقرير قوله تعالى: فاعتبروا، يقتضي وجوب الاجتهاد، خالفناه فيما إذا وجد نص أو إجماع، فيبقى ما عدامها علي الأصل.¹⁸

الخاتمة

بعد كل ما تقدم يتبين بجلاء القول الراجح وهو: قول من ذهب إلي أن قول الصحابي ليس بحجة فس التشريع. لكن البد من ملاحظة مجموعة من الأمور هي:

أولا: عدم أخذ هذا علي إطلاقه، خاصة فيما يتعلق بالخليفين أبي بكر وعمر رضي الله عنهم، فإن في أقوالهما وأفعالهما من الرشد وثبت لهما بالأدلة.

ثانيا: أن عدم اعتبار قول الصحابي حجة ملزمة في التشريع؛ لا يعني طرح أقوال الصحابة رضي الله عنهم بالكلية، وإنما علي الفقيه والأصولي أن يعضد ما يذهب إليه من أحكام شرعية بأقوال الصحابة رضي الله عنهم ما وجد إلي ذلك سبيلا. هذا ما أردت قوله —والله أعلم بالصواب— والحمد لله رب العالمين.

¹⁶ شرح الورقات، لمحمد بن حمد بن عبد الرحمن الشافعي ابن إمام الكاملية، دار الأنبار للنشر والتوزيع، بغداد، 2004، 159.

¹⁷ الحشر: 2

¹⁸ شرح الورقات، لمحمد بن حمد بن عبد الرحمن الشافعي ابن إمام الكاملية، دار الأنبار للنشر والتوزيع، بغداد، 2004، 160.